



لن يُسقط هذا الصراع الدولي الذي يحتمد في سوريا نظاماً، ولن يقضي على ثورة، ولن يصل إلى تسوية سلمية تخرج سوريا من مأزقها التاريخي، فمثل هذا الهدف غير وارد في استراتيجيات الصراع الدولي، ولا يرصد له الفاعلون موارد ولا قوى بشرية، هل سمع أحد باستراتيجيات مصممة لبناء الدولة، ما لم تكن هناك مصالح ملحة؟

فيما العكس هو الصحيح، يجري تصميم الإستراتيجيات الدولية، وفي حالات الصراع المتكافئ والمدعوم بميزان الردع، على قاعدة التوازن في النفوذ الذي تتم ترجمته على شكل تقاسم للحيز الجغرافي محل الصراع، كما حصل في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وشبه الجزيرة الكورية في الخمسينيات، وكذلك فيتنام في بداية السبعينيات. وفي هذه التجارب، تشكل الصراع وانتهى عند خطوط جغرافية، ثم تشكلت السردابات الوطنية والهويات الأيديولوجية وأشكال الإنتاج الاقتصادي وأنماط المعيشة، لتحول إلى خنادق لتحصين الحدود، وتبنيتها نهائياً.

تأتي التطورات في سوريا، أخيراً، ضمن سياق التسابق على مناطق النفوذ وتبني حدود الجغرافيات المستهدفة، فإذا كان الأسد، ومن خلفه روسيا وإيران، قد خططوا لاستثمار السلاح الكيميائي في عملية تفريغ غرب سوريا من سكانها السنة، واستكمال عملية السيطرة على "سوريا المفيدة"، فإن ضرب أميركا مطار الشعيرات العسكري كان بعرض تعطيل فاعلية الخطوط الأمامية المتاخمة للنفوذ الأميركي في شرق سوريا، واستكمالاً لعملية رسم الحدود بالنار، من منبع في الشمال إلى التنف في الشرق.

وتترافق تلك التطورات مع حالة من التمرس في المواقف الدولية، والارتكاز على القوة وسيلة وحيدة للحل، بالاعتماد على السيطرة النارية المتحققة لكل طرف. ومع وجود قوى إقليمية باتت ترى أن أنها القومي يقع خلف خطوط الصراع في سوريا، وأن الجميع يحارب في سوريا لحماية عواصمها، وبعيداً عن مدى مصداقية هذه النظرية، إلا أنها أصبحت المحرك الأساس للسياسات الإقليمية، والحافز الذي يدفعها لتبرير انحرافها في الصراع السوري.

غير أن الأهم في خريطة الصراع السورية أنه، في مجلل الجغرافيات المتشكلة في سورية، ثمة روابط ونساجاً اجتماعية باتت تشكّل روافعاً للواقع التقسيمي، وأدوات تشغيلية لمشاريع الآخرين، فالجميع يقاتل السوريين بالسوريين، وهم المادة الأساسية على الجبهات، وتعزّز هذه الحقيقة عبر فئات صاعدة في الأقاليم السورية لديها تصورات، وتفرض أنماطاً سياسية خاصة بها، وهي فئات محلية، الوطن بالنسبة لها هو المجال الذي توجد فيه مصالحها وروابط القربى المباشرة لها بالعرق أو الطائفة.

ولا يبدو أن للصيغ المطروحة للحلول حظوظاً في التطبيق، وهي تبدو معوقاتٍ تطرحها الأطراف المتصارعة أكثر منها مقارباتٍ للحل، فلا روسيا ستقبل، بأي شكل، التضحية بالأسد الذي صنع لها مكاسب جيوسياسية، لم تحل بها في ظل إمكاناتها، ولا أميركا مستعدة للقبول بهيمنة روسية شاملة على كامل الجغرافية السورية، وإضاعة فرصة تمنحها حضوراً قوياً في شرق سورية وشمال العراق.

على ذلك، أصبح التقسيم الجغرافي في سورية واقعاً منظوراً ومعاشاً، وستتركز الصراعات الجارية والتسويات المحتملة على الحدود والمساحات التي يحق لكل طرف السيطرة عليها، وهذه قابلة للخضوع لعمليات تبادل، والتي يبدو أنها بدأت باكراً في ما يسمى اتفاق المدن الأربع، وليس بعيداً ظهورها في الحسكة والقامشلي وريف الرقة بين الأكراد والعرب. من المستبعد تحول الصراع بين الأطراف الدولية والإقليمية إلى صراع مباشر، هذا أمر يتمنى الجميع، نظراً لارتفاع تكاليفه وخطورته المؤكدة. ومن جهة أخرى، لأن هذه الأطراف مقتنة، إلى حد ما، بالحصص التي تقع تحت سيطرتها. وبالتالي، محفزات الصراع المباشر غير متوفرة، ويمكن لهذه الأطراف أن تتعايش مع هذه الحالة، وتتوفر الآليات المناسبة لضبط العلاقة بينها فترة طويلة. غير أن هذا التعايش سيدفعها إلى تركيز مواردها وقوتها للحفاظ على تمويعها، وترسيخ حدود تلك التمويعات، ما يعني، بالنتيجة، حصول ضغط مكثف على وحدة الجغرافية السورية، الهشة نتيجة سنوات صراع مديدة بين مكوناتها، وحالة الفوضى الناشئة عن تداخل الجغرافية وخارجها بين سورية والإقليم، بما يجعل التقسيم أقل الأكلاف وأكثرها فاعلية للحالة السورية.

ليس مبكراً الاعتراف بهذه الحقيقة التي ارتسست على شكل مناطق منفصلة منذ أربع سنوات وأزيد، وكانت ترجماتها الأشد وضوحاً عبر عمليات التفريغ الطائفي والعرقي ضد الأكثريّة في غرب سورية ووسطها وشرقها وجنوبها. واليوم يأتي الصراع الدولي ليثبتها، ويزيد من منسوب التعقيدات المحيطة بأزمة معقدة أصلاً، تختلط فيها صراعات مذهبية وعرقية وإقليمية ودولية. وفي هذا النوع من الصراعات، ليس مهمّاً لأي طرف الاحتفاظ بالصيغة (الحرص على حماية وحدة سورية) بقدر ما يهم حberman الطرف الآخر منه، فلا ألم لسوريا غير شعبها، ولا حيلة لشعبها في مواجهة صراعات أكبر من طاقته وقدراته التي استنزفت في ثورة ضد الطاغية.

العربي الجديد

المصادر: